AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الانفتاح التجاري ودوره في تعزيز الأمن الغذائي (العراق حالة دراسية)

علي حسن هجام[1] **أ.د. عادل سلام كشكول [2]**

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

على الرغم من أنَّ الانفتاح التجاري وفّر فرصًا لتأمين احتياجات السوق المحلي من الغذاء، فإنه جعل الاقتصاد العراقي، وقطاعه الغذائي على وجه الخصوص، أكثر تعرضًا للصدمات الخارجية وتقلبات السوق العالمية، ووفقاً لذلك تنبع أهمية البحث من أنَّه يتناول موضوعًا مزدوج الأبعاد يجمع بين الانفتاح التجاري أداة للنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي عنصراً أساساً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في السياق العراقي نتيجة مجموعة من العوامل الهيكلية والظرفية التي أثّرت على الواقع الاقتصادي والغذائي خلال المدة (2004–2023)، وانطلق البحث من فرضية مفادها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على الأمن الغذائي في العراق خلال المدة (2004–2023)، وقد اعتمد الباحث منهجًا يجمع بين الأسلوبين الوصفي والاستقرائي عن طريق استعمال مؤشرات الانفتاح التجاري والامن الغذائي بهدف تحليل البيانات وتحديد العلاقة، فضلاً عن استعمال الأدوات القياسية في تحديد العلاقة بين المتغيرات على مستوى الاقتصاد العراقي. واستنتج الباحث عدم وجود امكانية علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة بين الانفتاح التجاري والامن الغذائي والمتمثل بالناتج المحلي الزراعي، ويمكن تسويغ ذلك من خلال المنتجات الزراعية التي تنتج محلياً، وبفعل ذلك لا يمكن أن يؤثر عليها الانفتاح التجاري، وهذا ما يمكن تسويفه حول عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وباتجاه الناتج المحلي الزراعي. ويوصي الباحث الحكومة العراقية إعادة تقييم سياسات الانفتاح التجاري عن طريق فرض رسوم جمركية انتقائية، أو ضوابط على بعض الواردات التي تهدد الإنتاج الغذائي المحلي، خصوصًا في القطاعات الحساسة مثل الحبوب، الخضار، والدواجن.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الامن الغذائي، الناتج الزراعي.

Abstract:

Although trade openness has provided opportunities to secure the food needs of the local market, it has made the Iraqi economy, and its food sector in particular, more vulnerable to external shocks and global market fluctuations. Accordingly, the importance of the research stems from its addressing a dual-dimensional topic that combines trade

openness as a tool for economic growth and food security as a fundamental element of social and economic stability. This topic is gaining increasing importance in the Iraqi context as a result of a set of structural and circumstantial factors that affected the economic and food reality during the period (2004-2023). The research was based on the hypothesis that there is a statistically significant effect of trade openness on food security in Iraq during the period (2004-2023). The researcher adopted an approach that combines descriptive and inductive methods by using indicators of trade openness and food security to analyze data and determine the relationship, in addition to using standard tools to determine the relationship between variables at the level of the Iraqi economy. The researcher concluded that there is no possibility of a long-term complementary relationship between the studied variables, such as trade openness and food security, represented by agricultural GDP. This can be justified by the fact that some agricultural products are produced locally, and therefore cannot be affected by trade openness. This can be justified by the lack of a long-term equilibrium relationship between trade openness and the direction of agricultural GDP. The researcher recommends that the Iraqi government reevaluate its trade openness policies by imposing selective customs duties or controls on some imports that threaten local food production, especially in sensitive sectors such as grains, vegetables, and poultry.

Keywords: Trade openness, food security, agricultural output.

المقدمة

شهد العراق منذ عام 2004 تحولًا كبيرًا في بنيته الاقتصادية والتجارية، مدفوعًا بالانتقال من الاقتصاد المركزي نحو اقتصاد السوق المفتوح، مما أدّى إلى تزايد مستويات الانفتاح التجاري عبر تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود عن الاستيراد، والانضمام إلى اتفاقيات إقليمية ودولية، وقد تجلّى ذلك في ارتفاع معدلات الاستيراد، خصوصًا للسلع الغذائية، والاعتماد المتزايد على الأسواق العالمية لتلبية الحاجات المحلية، وفي المقابل، بقى الأمنُ الغذائي في العراق عرضة لمخاطر متُعددة، منها؛ ضعف الإنتاج المحلي الزراعي؛ بسبب قلة الاستثمارات، وتدّهور البنية التحتية الريفية، والاعتماد المفرط على الواردات الغذائية، ولاسيما الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان، فضلاً عن الأزمات الإقليمية والعالمية، مثل أزمة الغذاء العالمية 2008، وجائحة كورونا 2020، والحرب الروسية-الأوكرانية 2022، التي رفعتْ أسعار السلع الأساسية عالميًا وأثرت على تدفقات التجارة، وكذلك التغيرات المناخية وشح المياه، ما زاد من هشاشة النظام الغذائي المحلي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أنَّه يتناول موضوعًا مزدوج الأبعاد يجمع بين الانفتاح التجاري بوصفه أداةً للنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي عنصراً أساسيا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في السياق العراقي نتيجة مجموعة من العوامل الهيكلية والظرفية التي أثّرت على الواقع الاقتصادي والغذائي خلال المدة (2004–2023).

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير الانفتاح التجاري في العراق على الأمن الغذائي خلال المدة (2004–2023)، أي:

"هل أسهم الانفتاح التجاري في تحسين الأمن الغذائي في العراق، أم أنه أدّى إلى تفاقم هشاشة النظام الغذائي الوطني وزيادة الاعتماد على الخارج في تأمين الغذاء؟"

فرضية البحث: يفترض البحث وجود أثر ذي دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على الأمن الغذائي في العراق خلال المدة (2004–2023)، بحيث يؤثر الانفتاح التجاري بشكل مباشر في مؤشرات توافر الغذاء، إمكانية الوصول إليه، واستقراره.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على الأمن الغذائي في العراق خلال المدة (2004–2023)، عن طريق دراسة العلاقة بين تطور مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات الأمن الغذائي، وذلك بغرض تحديد ما إذا كان الانفتاح التجاري قد أسهم في تعزيز الأمن الغذائي في العراق، أم أنه أدّى إلى تعميق هشاشته وزيادة تبعيته للأسواق الخارجية.

حدود البحث

1. الحدود الزمنية: تشمل الحدود الزمنية للبحث للمدة 2004- 2023.
2. الحدود المكانية: تجسدت عينة البحث في تحليل الانفتاح التجاري والامن الغذائي في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث

اعتمد الباحث منهجًا يجمع بين الأسلوبين الوصفي والاستقرائي، من خلال استعمال مؤشرات الانفتاح التجاري والأمن الغذائي بهدف تحليل البيانات وتحديد طبيعة العلاقة بينهما، فضلًا عن استعمال الأدوات القياسية لتحديد العلاقة بين المتغيرات على مستوى الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث

انطلاقًا من فرضية البحث، وحرصًا على تحقيق الأهداف التي سعى الباحث إلى بلوغها، تضمنت هذه الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة، نُظِّمت وقُسِّمت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري (المفهوم، الأهمية، الأنواع، الآثار، المؤشرات).

المبحث الثاني: تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق للمدة.(2004–2023)

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري وأثره في تعزيز الأمن الغذائي في العراق.

المبحث الأول / الإطار النظري للانفتاح التجاري والامن الغذائي

أولاً: المفهوم العام للانفتاح التجاري يُعرَّف الانفتاح التجاري بأنَّه عملية تعزيز وتحديث التجارة من خلال إزالة أو تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول، بما يسمح للمتعاملين التجاريين بالوصول إلى الأسواق الخارجية والاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار، مع إلغاء أشكال الرقابة الفردية المطبقة، والالتزام بأنظمة التجارة الدولية[1].

1) زعيتري صارة وشويكات محمد ، الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 1980 - 2017 ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 3 ، العدد 2 ، 2019 ، ص212.

ووفقًا لتعريف بعض الاقتصاديين، فإنَّ ذلك يعني تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها، وقد يبدو هذا صحيحًا في بعض الأحيان، إلا أنَّ الحقيقة تتمثل في أنَّ تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاءها لا يُعد سوى جزء محدود من عملية تحرير التجارة؛ لأنَّ مفهوم الانفتاح التجاري أوسع بكثير؛ إذ يشمل خفض التعريفات الجمركية، والتغلب على أشكال متعددة من الحواجز غير الجمركية. وقد برز في الأونة الأخيرة اهتمام متزايد بالإصلاحات الداخلية، التي لا تقتصر على التعريفات الجمركية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ. وعليه، فإنَّ تحرير التجارة يُعد مفهومًا واسعًا يتضمن جوانب متعددة، ولا يرتبط بالضرورة بتخفيض التعريفات الجمركية وحدها[1].

ثانياً: أهمية الانفتاح التجاري

إذ يُعد الانفتاح التجاري أحد أهم القطاعات في جميع الاقتصادات العالمية، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وتكمن أهمية التحرر التجاري في أنَّ كلَّ دولة تستطيع الاستفادة من مزايا الدول الأخرى؛ نظرًا لعدم قدرتها على تلبية جميع احتياجات مجتمعها من خلال مواردها المحلية فقط. لذلك، يكتسب أي مورد قيمة كبيرة عندما يُستعمل ويُستغل بصورة فعّالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي أولًا، ثم تصدير الفائض إلى بقية دول العالم. ويمكن توضيح أهمية الانفتاح التجاري في النقاط الآتية[2]:

1. يُعد الانفتاح التجاري صورة مباشرة للعلاقات الدولية؛ لأنه يربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض.
2. يساعد التحرر التجاري في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، وذلك نظرًا لمبدأ التخصص الذي يقوم عليه.
3. يعمل الانفتاح التجاري على زيادة فرص التسويق من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات.
4. يسهم في زيادة رفاهية المجتمعات عبر توسيع قاعدة الاختيار في مجالات الاستثمار والاستهلاك.
5. يُعد الانفتاح التجاري مؤشرًا مهمًا لقياس قدرة البلدان على الإنتاج والتسويق والمنافسة على المستوى الدولي.
6. يسهم في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصاد قوي وتعزيز التنمية المستدامة.
7. تتجلى الأهمية الكبرى للانفتاح التجاري في ارتباطه بالتنمية الاقتصادية؛ إذ إنَّ التنمية وما ينتج عنها من زيادة في الدخل القومي تؤثر في حجم وهيكل التجارة الدولية، والعكس صحيح؛ لأن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تكوين ومستوى الدخل القومي، ومن ثمَّ في مسار التنمية الاقتصادية للدول. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن أهمية الانفتاح التجاري تختلف باختلاف حجم الدولة ومستوى اقتصادها، كما أن أهمية الدولة نفسها في أوقات مختلفة تختلف أيضًا باختلاف السياسات التجارية التي تعتمدها.

ثالثاً: مؤشرات الانفتاح التجاري

تسمح المؤشرات لنا بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصادياً بشكل عام، وانفتاحها التجاري بشكل خاص، على بعضها الآخر، كما تستعمل لترتيب الدول وتصنيفها، وفقا لدرجة انفتاحها على العالم الخارجي.

1) أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة ، CIPE مركز المشروعات الدولية اللاسيما ، 2006 , ص113.

2) عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص4.

1- مؤشر درجة الانكشاف التجاري للخارج

وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنّه يوضّح مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في خلق الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. يتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي في الخارج على النحو الآتي[1]:

$$\textbf{مؤشر درجة الانكشاف التجاري للخارج} = \frac{\text{الواردات + الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times \mathbf{100}$$

إذ كلما ارتفع هذا المؤشر زاد تأثير الاقتصاد وتعرضه للتغيرات التي تحدث في التجارة الخارجية بين دول العالم، يُعد مؤشر التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة التي توضح مدى ارتباط أي اقتصاد باقتصاديات العالم الخارجي. وكلما ارتفع هذا المعامل، زادت درجة الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي وظروف واتجاهات التجارة الخارجية، وعدّت نسبة حصة التجارة الخارجية (40%) من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري، أما إذا كانت هذه النسبة في حدود (12%_20%) فإن اقتصاد الدولة يُعد مغلقاً، وان ارتفاع مؤشر درجة الانكشاف التجاري في اقتصاد لبلد معين لا يعني بالضرورة ان هذا البلد في حالة التبعية للخارج[2].

2- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تستمد كثيرٌ من الدول جزءًا كبيرًا من دخلها القومي من إنتاج سلعة تصديرية أساسية واحدة أو عدد قليل جدًا من السلع؛ إذ إن ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (25%) أو أعلى يُعد مؤشرًا على الانفتاح التجاري ويمكن حسابها بالمعادلة الآتية:

$$\textbf{مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times \mathbf{100}$$

بوصفها جانبًا من جوانب التجارة الخارجية، تشكّل الصادرات نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس تطوّر هذه النسبة الدور المهم والكبير للصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي، وما تجلبه من فوائد جمة يمكن أن تسهم في الاقتصاد الوطني. فكلما خصصت دولة ما جزءًا كبيرًا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلًا على اعتماد تلك الدولة على الدول الأجنبية، أو على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تهيمن عليه الرأسمالية العالمية[3].

---

1) محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (1) ، العدد (37)، 2016، ص57.

2) باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 59.

3) عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتاثيراتة على التنمية في الاردن، اطروح دكتوراه غير منشورة كليه الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، 2002 ، ص27.

3- **مؤشر درجة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي**[1]

ترجع أهمية هذا المؤشر إلى درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي من حيث تلبية الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتُعد نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يعكس درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، ويُعد اقتصاد الدولة منفتحاً على العالم الخارجي، إذا كانت الواردات تشكل نسبة تزيد على (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حساب هذا المؤشر على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100\%$$

إن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد، قد لا يكون في حد ذاته مؤشراً قوياً على مستوى التبعية في ذلك البلد. وقد تتمتع مجموعة من الدول بنسب عالية بالقدر نفسه، لكن بعضها يتمتع بالاستقلال، بينما تعاني دول أخرى من التبعية، والسبب في ذلك، هو درجة التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الواردات وما إذا كانت تسهم في البناء قاعدة الإنتاج أو توجه الاستهلاك، وكذلك درجة قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات لقيمة الواردات[2].

رابعاً: مفهوم الامن الغذائي

كما عرّفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوم الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لجميع أفراد الأمة العربية، بالاعتماد أساسًا على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية في كل دولة، وتوفيرها للمواطنين العرب بأسعار تتناسب مع دخلهم وقدراتهم المالية[3].

وضعت ـ أيضاً ـ بعض المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية أهمية خاصة لتعريف مصطلح الامن الغذائي من ذلك تعريف المنظمة الدولية للزراعة والغذاء، الفأو: "FAO" ؛ إذ يعرّف بأنه الحالة التي يتمتع فيه جميع الناس، في جميع الأوقات، بالفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الأمن والغذاء الذي يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائيتين، ويضمن لهم حياة كريمة وصحية ونشطة، ايضاً تعريف المنظمة العربية للتنمية والزراعة؛ إذ يعني أن أي دولة يمكنها أن تنتج ما يكفيها من الغذاء اعتمادا على مواردها ومقوماتها وتدر دخلا بالعملة الصعبة مما يساعدها على مقايضة السلع والأغذية التي لا تملك ميزة إنتاجها[4].

---

1)علي اسماعيل عبد المجيد ، اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حالة دراسية للمدة(2004-2020) ، أطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , 2020 , ص23.

2) عبدالله جميل النصيرات، مصدر سبق ذكره، ص27.

3) مثنى فاضل علي، علياء حسين سلمان، دراسة جغرافية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الأمن الغذائي في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد19، جامعة الكوفة، 2014، ص240 – 241.

4)) البنك الدولي، ما هو الامن الغذائي، الموقع الالكتروني الرسمي:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

كما عرفه البنك الدولي على أن الامن الغذائي هو حصول كل إنسان في كل وقت على كمية كافية من الغذاء وعلى حياة نشطة وصحية، وعناصره المهمة هي: وفرة الغذاء، والقدرة على الحصول عليه والاستفادة منه، واستقرار هذه العناصر بمرور الوقت[1]. وقد حدد البنك الدولي ثلاثة مبادئ للأمن الغذائي[2]:

أ- الحاجة إلى توافر الإمدادات الغذائية.
ب- ضرورة استقرار الإمدادات الغذائية.
ت- امكانية الحصول على الغذاء.

ثانياً: مكونات الامن الغذائي

لكي تتمكن الدول والمنظمات الدولية من توفير الغذاء للأفراد، لا بد من وجود عدد من مكونات أو عناصر الأمن الغذائي التي تعمل معاً لتحقيق الأمن الغذائي، وهذه المكونات هي كما يأتي:

1- **الوفرة:** تشير إلى أن صناعة الأغذية لديها كميات كافية من المواد الخام والإنتاج الداخلي وإمكانية تغطية النقص الناتج عن عملية الاستيراد التي تتطلب تمويلها الخاص أو عن طريق المساعدات الغذائية من المنظمات الوطنية والدولية، وأن تكون هذه المواد متاحة بشكل ثابت ومستمر، ولكن يجب أيضًا أن تكون متاحة للجميع دون استثناء وأن يتمكن أي فرد من الوصول إليها بطريقة تضمن التوزيع العادل والتسويق العادل والعدالة للجميع[3].
2- **الاستمرارية:** لا فائدة ترجو من الأمن الغذائي، أو توفير الإمدادات الغذائية لمدة من الزمن، بل يجب أن يكون مستمراً ومنتظماً، فالمقصود استمرارية التزويد، وإذا كان لمدة مؤقتة فلا يمكن وصفه بالأمن الغذائي، فالأمن الغذائي يتجه نحو الاستمرارية والدوام، وبدون الاستمرارية لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي، فضلاً عن الاستمرارية لابُدَّ من الاستغلال الأمثل للموارد والإمدادات الغذائية، واتخاذ الوسائل المناسبة للحفاظ عليها من التلف، مثل التخزين السليم لها أثناء مواسم الإنتاج أو مواسم الذروة، فبدون ذلك تكون معرضة للتلف بسبب المؤثرات الجوية كالحرارة والبرودة والرطوبة والآفات والحشرات والقوارض، وأصبح التخزين علماً قائماً بذاته، ويسمى علم التخزين أو المستودعات، وأصبح علماً يدرس في الجامعات، وأصبح هناك متخصصون في هذا العلم[4].
3- **النظام الغذائي الصحي:** يجب على الدول أن تسعى جاهدة إلى ضمان أن يكون النظام الغذائي نظاماً صحياً يبني جسماً سليماً خالياً من الأمراض والعيوب، كما يجب أن تكون المحاصيل الغذائية أو الغذائية الصناعية مستوفية للشروط كلها، وتضمن بيئة صحية وألا يكون لها أي تأثير على البيئة، اذ كثيرا ما نسمع عن حدوث كوارث بيئية لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي، مثل نفوق الأسماك في البحار والأنهار والبحيرات بسبب التلوث البيئي، وعدم صلاحية المياه أو الأراضي

1) احمد جابة، الامن الغذائي والتنمية حالة الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، عدد20، 2007، ص54.
2) نشأت مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تاثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد20، 2011، ص142.
3) شنيشل السعيدي، الاقتصاد العراقي، بيروت، لبنان، 2012، ص97.
4) سناء محمد سدخان، دور الموازنة العامة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، جامعة النهرين، العدد خاص، 2019، ص234.

للأغراض الزراعية بسبب التلوث الصناعي، فضلا عن انتشار الأمراض التي تصيب الحيوانات والدواجن، مثل أنفلونزا الطيور، أو حمى الماشية الثلاثية وما إلى ذلك، وهذا يهدد مستقبل الأمن الغذائي في العديد من البلدان[1].

4- **الموارد المائية**: إن المياه تشكل عنصراً أساسياً في التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ ولاسيما في مجال الزراعة؛ إذ إنها تمثل مصدر هذا التطور، وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في مجال تنمية واستثمار الموارد المائية في الزراعة، فإن هناك مؤشرات على أزمة مائية من المتوقع أن تتفاقم نتيجة للطلب المتزايد على المياه نتيجة لتأثيرات العوامل الديمغرافية والطبيعية[2].

5- **عدد السكان:** إن الزيادة السكانية من العوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي العالمي؛ لأنَّ أفراد المجتمع لابد وأن يحصلوا على الإمدادات الغذائية اللازمة، وهناك علاقة سلبية بين النمو السكاني والأمن الغذائي، فكلما زاد معدل النمو السكاني انخفض الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يجعل الطبقة الفقيرة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية.

خامساً: أهمية الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي له أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، فالمياه والغذاء ضروريان لبقاء الإنسان، وضمان الغذاء هو الشغل الشاغل لكل دولة هناك طريقتان لضمان الأمن الغذائي، الأولى الإنتاج المحلي، والثانية الاستيراد من الخارج، والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن الغذائي، ويُعد الأمن الغذائي اليوم أداة سياسية واقتصادية واجتماعية تستعمل للضغط على الدول التي تفتقر إلى الأمن الغذائي أو التبعية؛ اذ تضطر هذه الدول إلى تثبيت إمداداتها الغذائية والقدرة على شراء الغذاء[3].

إن الأمن الغذائي يرتكز على الأهمية المتزايدة لإنتاج الغذاء والالتزام بالمحاصيل الزراعية وصناعة الأغذية بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتجين الزراعيين وإنتاج الغذاء على أساس الاكتفاء الذاتي؛ اذ تكمن أهمية الأمن الغذائي في حالات عدّة تتمثل بـ[4]:

1- العمل على اتخاذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة متوسط دخل الأفراد عن طريق خلق فرص العمل أو إنشاء المشاريع التي تزيد من ايرادات الدخل أو إبراز الصناعات الاستراتيجية التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير دخل إضافي للأفراد عن طريق تخصيص مبالغ من الموازنة العامة لاستدامة وتطوير هذه المشاريع.

2- العمل على اتخاذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة متوسط دخل الأفراد عن طريق خلق فرص العمل أو إنشاء المشاريع المدرة للدخل أو إبراز الصناعات الاستراتيجية التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير دخل إضافي للأفراد عن طريق تخصيص مبالغ من الموازنة العامة لاستدامة وتطوير هذه المشاريع.

---

1) المصدر نفسه، ص234.

2) سنكر عيسى صالح، تحليل مؤشرات الامن الغذائي في اقليم كردستان العراق للمدة 2010 - 2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد78، شهر ايلول، 2023.

3) غادة مهدي عبد، استراتيجيات الأمن الغذائي وامكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي، بحث دبلوم عالي جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد ، 2017، ص17.

4) سناء محمد سدخان، مصدر سابق ذكره، ص232.

المبحث الثاني / تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق للمدة 2004- 2023

أولاً: الناتج المحلي الزراعي

يبين الجدول (1) الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004- 2023، وبلغت أعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نحو (6.94%) في عام 2004، ويعود هذا الارتفاع إلى الانفتاح على الأسواق العالمية بعد تغير النظام السياسي في العراق وإدخال عدد من الآلات الزراعية الحديثة والبذور والاسمدة؛ لاسيما الدعم المقدم من قبل الحكومة للقطاع الزراعي عن طريق المبادرة الزراعية الذي انعكس على زيادة الناتج المحلي الزراعي، في حين بلغت أدنى نسبة مساهمة له في عام 2018 بلغت (2.35%) خلال مدة البحث، ويعود ذلك إلى قلة الامطار وشحة المياه الذي أدى إلى انخفاض متوسط الغلة الدونم، الامر الذي دعى الحكومة إلى إصدار قرار بمنع زراعة الشلب في عموم محافظات البلاد[1]، وبشكل عام يلاحظ عن طريق الجدول انخفاض نسب مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي العراقي سواء من حيث التأثير المتبادل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى أو حجم الموارد الاقتصادية المستعملة. وتُعد نسب اسهام الناتج المحلي الزراعي ضئيلة لا تناسب مع الطلب على المنتجات الزراعية لاسيما الغذائية، ويعزى ذلك إلى انخفاض اسهام الناتج المحلي الزراعي إلى طبيعة القطاع الزراعي والمشاكل التي يعاني منها سواء أكانت من حيث المساحة المزروعة أم من ناحية الفرد العامل، كما يعود ذلك إلى كثافة استعمال العامل البشري وعدم استعمال البذور والاسمدة المحسنة والمكننة الحديثة، وانخفاض رأس المال، أن هذه العوامل كلها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي الزراعي، ويلاحظ ايضاً من الجدول انخفاض ملحوظ في السنوات الثلاثة الأخيرة.

جدول (1)

الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في GDP للمدة 2004- 2023 بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	نسبة المساهمة (%)
	1	2	3
2004	53235358	3693768	6.94
2005	73533598	5064158	6.89
2006	95587954	5568986	5.83
2007	111455813	5494212	4.93

1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، انتاج الحنطة والشعير، 2018، ص2.

3.85	**6042018**	**157026061**	**2008**
5.23	**6832552**	**130643200**	**2009**
5.16	**8366232**	**162064565**	**2010**
4.56	**9918317**	**217327107**	**2011**
4.12	**10484949**	**254225490**	**2012**
4.77	**13045856**	**2735587529**	**2013**
4.93	**13128623**	**266332655**	**2014**
4.19	**8160770**	**194680971**	**2015**
3.98	**7832047**	**196924141**	**2016**
2.98	**6598385**	**221665709**	**2017**
2.35	**6322747**	**268918874**	**2018**
3.15	**8766711**	**277884869**	**2019**
6.06	**13130927**	**216661516**	**2020**
3.31	**9970509**	**301152818**	**2021**
2.85	**10922787**	**383064152**	**2022**
3.51	**1158442**	**330046390**	**2023**

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- **العمود (1) و (2): الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.**

ثالثاً: مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية

1- محصول القمح

يبين الجدول (2) نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمحصول القمح في العراق للمدة 2004- 2023، إذ يلاحظ ان نسبة الاكتفاء الذاتي ترأوحت بين حدين الأعلى (168.37%) في عام 2020، والادنى (34.08%) عام 2008، وبلغ متوسط هذه النسبة نحو (70.71%) خلال مدة الدراسة والنسبة المتبقية لمواجهة الطلب على القمح تسد عن

طريق الاستيراد، ويعزى هذا الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح إلى عوامل عدّة منها ضعف الإجراءات المتبعة من قبل الدولة في إلزام المزارعين بضرورة زراعة (60%) من المساحات الزراعية الكبيرة بالنسبة للمستثمرين الزراعيين، مما أدى إلى ضعف الاهتمام بزراعة الحنطة من لدن الفلاحين، كذلك انخفاض نسب تساقط الأمطار خلال مدة الدراسة، مما أثر على الإنتاج الزراعي؛ ولاسيما في المناطق الديمية من العراق[1]. كما يبين الجدول (2) ان حجم الفجوة الغذائية كانت متذبذبة في مدة الدراسة، إذ بلغ متوسط المدة نحو (1484.10) ألف طن، وبلغ أدنى مستوى للفجوة الغذائية (3310-) ألف طن في عام 2017، وأعلى مستوى بلغ (2533-) ألف طن في عام 2020، وهذا يُعزى إلى زيادة معدلات الاستهلاك بنسب أكبر من معدلات الانتاج المحلي، أن تدني مستوى الانتاج المحلي وارتفاع حجم الفجوة الغذائية لمحصول القمح وزيادة الاستيراد من الخارج، على الرغم من أن العراق يمتلك ميزة نسبية في زراعة محصول القمح للكثير من الأسباب التي أدّت إلى تدني مستوى زراعة القمح منها ضعف الدعم الحكومي لقطاع الزراعة، وإغراق الاسواق العراقية بالاستيراد من الخارج؛ فضلاً عن الأزمة الصحية لجائحة كورونا التي إصابة الاقتصاد العالمي والمحلي ممّا أثر سلباً على الانتاج المحلي.

جدول (2) نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمحصول القمح للمدة 2004- 2023

السنوات	الإنتاج ألف طن	الاستهلاك المتاح (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (ألف طن)
	1	2	3	4
2004	1832	3112	58.87	-1280
2005	2228	4764	46.77	-2536
2006	2286	2529	90.39	-243
2007	2202	4626	47.60	-2424
2008	1254	3680	34.08	-2426
2009	1700	2009	84.62	-309
2010	2748	4028	68.22	-1280
2011	2808	5345	52.54	-2537

1) بلاسم جميل خلف، أثر سياسة الإغراق على الإنتاج الزراعي في العراق، بحث مقدم إلى ندوة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، 7-12-2007، ص9.

-844	**78.39**	**3906**	**3062**	**2012**
-2326	**64.24**	**6504**	**4178**	**2013**
-2425	**67.58**	**7480**	**5055**	**2014**
-2425	**52.17**	**5070**	**2645**	**2015**
-2965	**50.72**	**6017**	**3052**	**2016**
-3310	**47.33**	**6284**	**2974**	**2017**
-3209	**40.42**	**5386**	**2177**	**2018**
-570	**88.40**	**4913**	**4343**	**2019**
2533	**168.37**	**3705**	**6238**	**2020**
161	**103.95**	**4073**	**4234**	**2021**
-1390	**66.55**	**4155**	**2765**	**2022**
123	**102.98**	**4125**	**4248**	**2023**
- 1484.10	**70.71**			**المتوسط**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى:

- **العمود (1) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.**
- **العمود (2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات (21) و (23)، (24)، الخرطوم.**
- **العمود (3) استخرج على وفق الصيغة: نسبة الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي/ المتاح للاستهلاك× 100**
- **العمود (4) استخرج على وفق الصيغة: الفجوة الغذائية = (الانتاج المحلي-الاستهلاك المتاح)**

2- محصول الرز

إذ يبين الجدول (3) نسبة الاكتفاء الذاتي فإنها متذبذبة في مدة البحث؛ إذ بلغ أعلى مستوى لنسبة الاكتفاء الذاتي (3.07%) في عام 2019، وان أدنى مستوى لنسبة الاكتفاء الذاتي بلغت (0.15%) في عام 2014، وهذا يعزى إلى قصور الانتاج المحلي في تلبية الطلب الاستهلاكي، وبلغ متوسط المدة نحو (0.92%).

نستنتج مما سبق بأنه يمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي إذا ما اعتمد على أساليب الري الحديثة وترشيد الاستهلاك من المياه، فضلاً عن تخزن المياه في فصل الشتاء للاستفادة منها في فصل الصيف، لأنَّ الرز من المحاصيل الصيفية؛

لاسيما أن هناك أثراً كبيراً للازمات الأمنية والاقتصادية على تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ لأن الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية وتأثر النمط بهذه الازمات، مما ينعكس على قلة الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي، ومن ثم قلة الإنتاج وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

بلغت أعلى مستوى للفجوة الغذائية لمحصول الرز خلال مدة البحث نحو (18185-) ألف طن في عام 2019، ويعزى ذلك إلى سياسات الاستيراد وظروفها؛ إذ أصبح اعتماد البلد على الاستيراد لسد العجز الحاصل في الانتاج المحلي، وذلك بسبب تطبيق البطاقة التموينية التي ساعدت على استيراد محصول الرز، وأن أدنى مستوى بلغته الفجوة الغذائية لمحصول الرز هو (69656-) ألف طن في عام 2009، ومتوسط المدة بلغ نحو (35555.25-) ألف طن، ويعزى اتساع حجم الفجوة الغذائية لمحصول الرز إلى تدني حجم الانتاج المحلي نتيجة قلة الدعم الحكومي، فضلاً عن عدم استعمال الطرائق الحديثة في الري والزراعة، وجفاف الأرض الزراعية، وعدم استعمال البذور المحسنة في الزراعة، وأن اتساع حجم الفجوة الغذائية لمحصول الرز كمادة غذائية رئيسة يلحق ضرراً بالأمن الغذائي في العراق. ويتضح من الجدول أنّ هناك عدم قدرة على زيادة الإنتاج، وعدم وجود دعم من الحكومة، وزراعة الأرز تتطلب كميات كبيرة من المياه، ومن ثم، الاعتماد على الاستيراد لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، وتزايد حجم التفأوت الغذائي، وهذا يشكل تهديداً للأمن الغذائي، وتزايد التفأوت الغذائي، يعني تفاقم الوضع الغذائي في البلاد، ويبرز عدم استعمال الأساليب الحديثة في الري والزراعة، وجفاف الأراضي الزراعية، وعدم استعمال البذور المحسنة في الزراعة.

جدول (3) نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمحصول الرز للمدة 2004- 2023

السنوات	الإنتاج ألف طن	الاستهلاك المتاح (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (ألف طن)
	1	2	3	4
2004	250	43600	0.71	-43350
2005	308	43658	0.89	-40393
2006	363	40756	0.90	-43350
2007	392	43742	0.57	-43350
2008	248	43598	0.25	-69656
2009	173	69829	0.76	-20195
2010	155	20350	1.15	-20195

-31291	**1.14**	**20430**	**235**	**2011**
-20195	**2.18**	**31652**	**361**	**2012**
-67661	**0.15**	**20646**	**451**	**2013**
-20195	**0.54**	**67764**	**103**	**2014**
-21686	**0.83**	**20304**	**109**	**2015**
-22875	**1.15**	**21867**	**181**	**2016**
-24654	**0.73**	**23140**	**265**	**2017**
-1301	**30.65**	**24835**	**181**	**2018**
-18185	**3.07**	**18760**	**575**	**2019**
-36586	**1.25**	**37050**	**464**	**2020**
-40308	**1.04**	**40730**	**422**	**2021**
-42530	**0.28**	**42650**	**120**	**2022**
-41100	**0.32**	**41230**	**130**	**2023**
-35555.25	**0.92**			**المتوسط**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- **العمود (1) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.**
- **العمود (2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات (21) و (23)، (24)، الخرطوم.**

3- اللحوم الحمراء

يبين الجدول (4) نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للحوم الحمراء في العراق للمدة 2004-2023، وقد بلغ أعلى مستوى للاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء في مدة البحث (87.19%) عام 2008، ويرجع ذلك إلى الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي عن طريق المبادرة الزراعية لمجلس الوزراء الذي انعكس على انتاج الثروة الحيوانية بشكل ايجابي فقد ساعد ذلك السياسات الزراعية، التي اتبعتها وزارة الزارعة بمنح القروض للمزارعين في تربية المواشي وتسهيلاته كبيرة للمزارعين في انتاج مواد العلف، واعتماد الأساليب الحديثة في تربية المواشي، مما أدى إلى استمرار ارتفاع انتاج اللحوم الحمراء بشكل مطرد في السنوات اللاحقة حتى نهاية مدة البحث، أما أدنى مستوى في مدة البحث

بلغت (66.70%) عام 2009، وبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء خلال مدة البحث نحو (73.30%)، وهذا يعني ان العراق يسد أكثر من نصف حاجته الغذائية من اللحوم الحمراء.

جدول (4) نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للحوم الحمراء للمدة 2004- 2023

السنوات	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك المتاح (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (ألف طن)
	1	2	3	4
2004	1320	1620	81.48	-300
2005	1341	1641	81.72	-300
2006	1363	1663	81.96	-300
2007	1386	1606	86.30	-220
2008	1497	1717	87.19	-220
2009	1522	2282	66.70	-760
2010	1549	2309	67.09	-760
2011	1576	2336	67.47	-760
2012	1604	2364	67.85	-760
2013	1633	2393	68.24	-760
2014	1662	2422	68.62	-760
2015	1692	2392	70.74	-700
2016	1723	2483	69.39	-760
2017	1755	2515	69.78	-760
2018	1788	2548	70.17	-760
2019	1821	2589	70.34	-768

2020	**1855**	**2610**	**71.07**	**-755**
2021	**1891**	**2576**	**73.41**	**-685**
2022	**1927**	**2684**	**71.80**	**-757**
2023	**1965**	**2634**	**74.60**	**-669**
المتوسط			**73.30**	**-625.70**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى:

- **العمود (1) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.**
- **العمود (2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات (21) و (23)، (24)، الخرطوم.**

أما حجم الفجوة الغذائية للحوم الحمراء فقد اتسم بالثبات تقريباً خلال مدة البحث، وبلغ أدنى مستوى لحجم الفجوة الغذائية في مدة البحث (220-) الف طن في العامين 2007 و 2008، أما أعلى مستوى لحجم الفجوة الغذائية للحوم الحمراء قد بلغ (768-) الف طن في الاعوام 2019، وبلغ متوسط حجم الفجوة خلال مدة البحث نحو (625.70-) الف طن، وتعزى أسباب الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء إلى الظروف التي مر بها العراق التي أدت إلى تدمير البنى التحتية، وضعف القاعدة المادية وضعف الدعم الحكومي وارتفاع تكاليف الانتاج وهذا أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء ما بعد عام 2009.

ثالثاً: تحليل واقع الانفتاح التجاري في العراق للمدة 2004- 2023

1- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول (5) نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة للصادرات الكلية في GDP خلال مدة البحث نحو (20.63%) في عام 2004، ويعود ذلك لزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، في حين سجل أدنى مستوى لمساهمة الصادرات الكلية في GDP بلغت (0.36%) في عام 2018، وهذا التراجع يعزى إلى الصدمة المزدوجة والتي اثرت بشكل أساس على القطاع النفطي كماً وقيمةً، وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات الكلية في GDP خلال مدة البحث نحو (4.61%).

يبين هذا المؤشر أنه كلما كانت الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كان هذا دليلاً على أهمية الطلب العالمي على منتجات الدول وأثره المباشر على تطوير اقتصادها القومي، وبتعبير أخر فإن هذا دليل على أهمية العالم الخارجي في الاقتصاد القومي، وعليه فإن أي اضطراب في حجم هذا الطلب أنما يؤثر بصورة مباشرة على حجم الصادرات الكلية، ومن ثم على حجم الاستيرادات ثم على الاقتصاد القومي عموماً ما لم تؤخذ بنظر الاعتبار ويتم الاحتياط لحدوثها.

2- مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول (5) أن أعلى نسبة للاستيرادات الكلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث بلغت نحو (5.52%) في عام 2004، وهذه النسبة تعبر عن درجة الانفتاح التجاري في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وعن مدى الاعتماد على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي، فضلاً عن التوسع الكبير في الانفاق الحكومي على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، وهي نتيجة حتمية تصاحب كل عملية تنموية؛ لأن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يولد باستمرار قوة شرائية متزايدة لدى السكان مما يجعل النشاط الاستيرادي في حالة تراجع الإنتاج المحلي المصدر الرئيس لتوفير هذه السلع، في حين سجلت أدنى نسبة منه في عام 2013 بلغت نحو (0.25%)، وقد بلغ متوسط نسبة الاستيرادات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث نحو (2.66%) وهي نسبة ضئيلة.

إنَّ أهم ما يميّز السياسة الاستيرادية في العراق هو غياب الضوابط الكافية على عمليات الاستيراد، وعدم خضوعها لحاجات ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي. كما يعكس ذلك ضعف قطاع الصناعة التحويلية، إذ ما تزال الصناعات الاستهلاكية، ولا سيما الغذائية والنسيجية، تمثل الطابع الرئيس فيه. فضلًا عن ذلك، فإن الكثير من وحدات هذا القطاع تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية.

جدول (5) مؤشر نسبة الصادرات والاستيرادات الكلية إلى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الصادرات الكلية بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة الصادرات الكلية إلى GDP (%)	الاستيرادات الكلية بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة الاستيرادات الكلية إلى GDP (%)
	1	2	3	4	5
2004	53235358	10983032	20.63	2937602	5.52
2005	73533598	7548616	10.27	3134292	4.26
2006	95587954	7193204	7.53	3781129	3.96
2007	111455813	5538928	4.97	2816613	2.53
2008	157026061	8245926	5.25	4593050	2.93
2009	130643200	5156879	3.95	5027391	3.85
2010	162064565	6630533	4.09	5625142	3.47

2.69	5847641	4.49	9747210	217327107	2011
2.76	7016530	4.41	11202594	254225490	2012
0.25	6858234	0.38	10471067	2735587529	2013
2.29	6110997	3.62	9650933	266332655	2014
2.43	4738990	4.50	8765910	194680971	2015
2.32	4573209	2.65	5227187	196924141	2016
1.64	3633045	2.86	6346273	221665709	2017
1.59	4269689	0.36	958370	268918874	2018
1.94	5401480	0.37	1014666	277884869	2019
2.00	4328869	0.49	1060385	216661516	2020
2.14	6454577	3.29	9909494	301152818	2021
1.90	7285608	4.07	15581940	383064152	2022
2.63	8689032	3.97	13087668	330046390	2023
2.66	5156156	4.61	7716040.75	332400938.5	المتوسط

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى:

- **العمود (1) و (2) و (4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2004-2023.**

3- مؤشر الانفتاح التجاري

يتبين من خلال الجدول (6) أنَّ المدة (2004–2023) شهدت تباينًا في درجة الانفتاح التجاري في العراق. فقد بلغت هذه الدرجة نحو (26.15%) في عام 2004، ويُعزى ذلك إلى زيادة الاستيرادات والانفتاح على العالم الخارجي، فضلًا عن تحوّل العراق من نظام اقتصادي مخطط مركزيًا إلى نظام أقرب إلى اقتصاد السوق، وهو ما انعكس في ارتفاع كبير في درجة الانفتاح التجاري.

وفي السنوات اللاحقة حتى عام 2012، شهدت درجة الانفتاح التجاري تذبذبًا ملحوظًا، لتنخفض إلى أدنى مستوى لها في عام 2013 لتبلغ نحو (0.63%)، ويُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، من بينها التحولات في الوضع الاقتصادي والسياسي، فضلًا عن ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وكذلك المبادرة الزراعية التي أسهمت في زيادة حجم الاستيرادات الزراعية.

ولم يستمر هذا الانخفاض طويلًا؛ إذ ارتفعت درجة الانفتاح التجاري في عام 2014 إلى (5.92%)، ثم شهدت تذبذبًا خلال المدة (2015–2017) نتيجة الأحداث الأمنية المرتبطة بالعصابات الإرهابية، ما انعكس على انخفاض حجم الاستيرادات. وبعد ذلك انخفضت إلى (1.94%) في عام 2018، ويُعزى ذلك إلى الاستقرار النسبي بعد عمليات التحرير من تلك العصابات.

أما في الأعوام (2021–2023)، فقد شهدت التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات ارتفاعًا ملحوظًا، نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتخفيف سياسات التقشف المالي، إضافة إلى تعافي الاقتصاد العراقي من آثار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، لتسجّل درجة الانفتاح التجاري (5.43%) و(5.97%) و(6.60%) على التوالي.

وتُعد درجة الانفتاح التجاري مؤشرًا على أهمية التجارة في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالتجارة الخارجية واتساع درجة الاعتماد على الخارج. ومن خلال الجدول والشكل البياني يتضح أن درجة الانفتاح التجاري تراوحت بين حد أعلى بلغ (26.15%) في عام 2004، وحد أدنى بلغ (0.63%) في عام 2013، فيما بلغ متوسطها خلال مدة البحث نحو.(7.26%)

جدول (6) درجة الانفتاح في الاقتصاد العراقي للمدة 2004- 2023 (بالأسعار الجارية/ مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات الكلية	الاستيرادات الكلية	درجة الانفتاح الاقتصادي %
	1	2	3	4
2004	53235358	10983032	2937602	26.15
2005	73533598	7548616	3134292	14.53
2006	95587954	7193204	3781129	11.48
2007	111455813	5538928	2816613	7.50
2008	157026061	8245926	4593050	8.18
2009	130643200	5156879	5027391	7.80
2010	162064565	6630533	5625142	7.56
2011	217327107	9747210	5847641	7.18
2012	254225490	11202594	7016530	7.17
2013	2735587529	10471067	6858234	0.63

5.92	6110997	9650933	266332655	2014
6.94	4738990	8765910	194680971	2015
4.98	4573209	5227187	196924141	2016
4.50	3633045	6346273	221665709	2017
1.94	4269689	958370	268918874	2018
2.31	5401480	1014666	277884869	2019
2.49	4328869	1060385	216661516	2020
5.43	6454577	9909494	301152818	2021
5.97	7285608	15581940	383064152	2022
6.60	8689032	13087668	330046390	2023
7.26	5156156	7716040.75	332400938.5	المتوسط

المصدر: العمود (1) و (2) و (3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2004-2023.

-العمود (4) من اعداد الباحثين.

المبحث الثالث / قياس أثر الانفتاح التجاري ودوره في تعزيز الأمن الغذائي في العراق

أولا: توصيف النموذج

للتعرّف على طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة بين المتغيّرات محور البحث، لابد لنا من وصف متغيرات النموذج ورموزها، وأنّ نشخص البيانات بوصفها تابعا وتفسيرها. كما في الجدول (7).

جدول (7) متغيرات النموذج وطبيعة المتغير

اسم المتغير	الرمز	طبيعة المتغير
الانفتاح التجاري	O	مستقل
الناتج المحلي الزراعي	ADP	تابع

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على فروض النظرية الاقتصادية.

ثانيا: الاختبارات القبلية (السكون)

لابد من عمل الاختبارات القبلية لمعرفة سكون أو استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات في ما يتعلق بجذر الوحدة من تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للمضي قدما في انتخاب النموذج.

1- نتائج اختبار فليبس بيرون

اجري اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية، وما إذا كانت مستقرة عند مستواها الأصلي أم لا. فإذا ثبت سكون جميع المتغيرات عند المستوىI(0) ، فإنه يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) دون قلق من مشكلة الانحدار الزائف. أما إذا لم يثبت ذلك، فإن منهجية الاختبار تختلف تبعًا لنتائج الاستقرارية.

ويتبين من الجدول (14) أن سكون المتغيرات قد خضع لاختبار استقرارية المتغيرات سواء عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول .I(1) وقد لوحظ ثبات معنوية المتغير (O) عند مستوى (1%) ضمن ثلاثة نماذج، وهي: نموذج بوجود ثابت فقط، ونموذج بوجود ثابت مع اتجاه، ونموذج بدون ثابت وبدون اتجاه.

وفيما يتعلق بالمتغير(ADP) ، فقد استقر عند الفرق الأول I(1) في ظل نموذج يحتوي على ثابت وبدون حد اتجاهي.

جدول (8) **نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (PP) للمدة (2004 - 2023)**

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
	At Level				
		O	**ADP**		
With Constant	**t-Statistic**	**-6.5968**	**-2.0772**		
	Prob.	***0.0000***	***0.2549***		
		*******	**n0**		
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-5.2632**	**-1.3055**		
	Prob.	***0.0025***	***0.8547***		
		*******	**n0**		
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**-4.0171**	**-0.7846**		

	Prob.	***0.0004***	***0.3628***		
		***	**n0**		
	At First Difference				
		d(O)	**d(GDP)**		
With Constant	**t-Statistic**	**-6.6975**	**-2.8456**		
	Prob.	***0.0000***	***0.0718***		
		***	*		
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-10.2809**	**-3.0940**		
	Prob.	***0.0000***	***0.1369***		
		***	**n0**		
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**-6.8732**	**-3.0397**		
	Prob.	***0.0000***	***0.0045***		
		***	***		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews 12

وبعد اجراء عملية الاستقرارية البيانات انفة الذكر اتضح أن المتغيّرات هي مزيج من السكون I(0)، والفرق الأولI(1)، وعليه فإنَّ النموذج الملائم هو اعتماد نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطئة (ARDL) التي يمكننا بها تفسير النتائج للأجلين القصير والطويل.

2- نموذج ARDL

تمت الإشارة أعلاه على ان المنهجية المثلى للظاهرة، هي منهجيه التكامل المشترك ذو الفجوات المبطئة الموزعة كون البيانات التي هي عباره عن (O) والمقصود به متغير انفتاح التجاري، قد استقرت عند المستوى أي I(0) والناتج الزراعي المحلي (ADP) قد استقر عند الفرق الأول I(1)، وهي خليط من الاستقرارية يجعل من منهجيه (ARDL) كاختيار أمثل لمعرفه امكانيه وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل، أو القصير تبعا للاختبارات المستعملة في النموذج تباعا، ويُعد ذلك اختيار المنهجية الملائمة لطبيعة المتغيرات قيد البحث، وكما في الجدول الآتي:

جدول (9) نموذج (ARDL)

Selected Model: ARDL(3, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ADP(-1)	1.643413	0.119967	13.69891	0.0000
ADP(-2)	-0.476500	0.224320	-2.124194	0.0371
ADP(-3)	-0.214055	0.133065	-1.608651	0.1121
O	-188907.0	102900.1	-1.835829	0.0706
O(-1)	151201.9	93599.16	1.615419	0.1107
C	521533.7	437046.1	1.193315	0.2367
R-squared	0.950802	Mean dependent var		8202335.
Adjusted R-squared	0.947338	S.D. dependent var		3277412.
S.E. of regression	752108.7	Akaike info criterion		29.97387
Sum squared resid	4.02E+13	Schwarz criterion		30.15650
Log likelihood	-1147.994	Hannan-Quinn criter.		30.04692
F-statistic	274.4320	Durbin-Watson stat		1.892156
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 12

3- اختبار الحدود (F.BOAND TEST)

عند إجراء اختبار الحدود، يلاحظ أن قيمة F بلغت (1.36696)، وهي أقل من القيم الحرجة عند مستويات (10%، 5%، 2.5%، 1%)، مما يعني عدم وجود إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، أي بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الزراعي.

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ بعض المنتجات الزراعية تنتج محليًا، ومن ثم، فإنها لا تتأثر بشكل مباشر بالانفتاح التجاري. وعليه، يمكن القول بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الزراعي.

جدول (10) اختبار الحدود (F.BOAND TEST)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**1.366952**	**10%**	**3.02**	**3.51**
K	**1**	**5%**	**3.62**	**4.16**
		2.5%	**4.18**	**4.79**
		1%	**4.94**	**5.58**
Actual Sample Size	**77**		**Finite Sample: n=80**	
		10%	**3.113**	**3.61**
		5%	**3.74**	**4.303**
		1%	**5.157**	**5.917**
			Finite Sample: n=75	
		10%	**3.133**	**3.597**
		5%	**3.777**	**4.32**
		1%	**5.26**	**5.957**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 12

5- اختبار ECM (Error Correction Model)

يشير هذا الاختبار إلى أن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية (3,0) قد أتاح الحصول على مرونات الأجل القصير، كما هو موضح في الجدول أدناه. إذ يُظهر معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات في الأجل القصير، أنه كان معنويًا وبإشارة سالبة، وبقيمة بلغت (0.047142) عند مستوى معنوية.(5%) ويُشير ذلك إلى إمكانية وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستعملة، كما أن دلالة هذا المعامل تؤكد قدرة النموذج على تصحيح الانحرافات باتجاه التوازن طويل الأجل بعد الصدمات التي يتعرض لها.

جدول (11) نموذج تصحيح الخطاء ECM

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(ADP(-1))	**0.690555**	**0.114444**	**6.033976**	**0.0000**
D(ADP(-2))	**0.214055**	**0.128769**	**1.662313**	**0.1009**
D(O)	**-188907.0**	**83107.02**	**-2.273057**	**0.0261**
CointEq(-1)*	**-0.047142**	**0.022958**	**-2.053381**	**0.0437**
R-squared	**0.572152**	**Mean dependent var**		**-114203.4**
Adjusted R-squared	**0.554569**	**S.D. dependent var**		**1111369.**
S.E. of regression	**741734.3**	**Akaike info criterion**		**29.92192**
Sum squared resid	**4.02E+13**	**Schwarz criterion**		**30.04368**
Log likelihood	**-1147.994**	**Hannan-Quinn criter.**		**29.97062**
Durbin-Watson stat	**1.892156**			
*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**				

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 12

أ. **اختبار عدم ثبات تجانس التباين. (Heteroskedasticity Test:)**

يُصنَّف هذا الاختبار ضمن الاختبارات الساندة البعدية التي تُستعمل للتحقق من سلامة النموذج القياسي (3.1) من المشكلات القياسية أو عدمها. واستنادًا إلى الجدول الذي يوضح اختبار ثبات تجانس التباين، فقد أظهرت النتائج خلو النموذج المنتخب من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين. وعليه، تُقبل فرضية العدم، وتُرفض الفرضية البديلة؛ إذ إن قيمة (F)كانت أعلى من مستوى الاحتمالية.(5%)

\جدول (13) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	**1.150824**	**Prob. F(20,56)**	**0.3296**
Obs*R-squared	**22.42910**	**Prob. Chi-Square(20)**	**0.3177**
Scaled explained SS	**46.63733**	**Prob. Chi-Square(20)**	**0.0007**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews 12

أولاً:الاستنتاجات

1 -عدم وجود إمكانية لعلاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، المتمثلة بالانفتاح التجاري والأمن الغذائي (الناتج المحلي الزراعي). ويمكن تبرير ذلك بأن بعض المنتجات الزراعية يتم إنتاجها محليًا، وبذلك لا يمكن أن يؤثر عليها الانفتاح التجاري بشكل مباشر، وهو ما يفسر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الزراعي.

2 -ساعد الانفتاح التجاري على تنوع المواد الغذائية المستوردة، لكنه في المقابل أضعف الاستقلال الغذائي.

3-ورفع من درجة الهشاشة الغذائية.

4 -وجود فجوة غذائية كبيرة بين الصادرات والاستيرادات الزراعية، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الزراعي طوال مدة البحث، وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات الزراعية، فضلًا عن ضعف تطبيق السياسة الضريبية والجمركية، الأمر الذي ساعد على إغراق السوق العراقية بالمنتجات الغذائية الأجنبية، وهو ما انعكس سلبًا على الميزان التجاري.

5 -إن زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية الكلية يؤدي إلى توفير قاعدة إنتاجية، واعتماد التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، ومن ثم زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب وسد الفجوة الغذائية من الإنتاج المحلي.

ثانياً: التوصيات

1 -يتطلب من الحكومة العراقية إعادة تقييم سياسات الانفتاح التجاري من خلال فرض رسوم جمركية انتقائية أو ضوابط على بعض الواردات التي تهدد الإنتاج الغذائي المحلي، خصوصًا في القطاعات الحساسة مثل الحبوب والخضار والدواجن.

2 -تعزيز الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية يتطلب دعمًا مباشرًا للفلاحين، وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتطوير الري الحديث والتكنولوجيا الزراعية، لا سيما في ظل التحديات المناخية وشح المياه.
3 -لضمان استقرار الأمن الغذائي عند حدوث أزمات دولية (مثل جائحة كورونا أو الحروب)، ينبغي بناء مخزون استراتيجي من المواد الأساسية (الحنطة، الرز، الزيت، السكر) لتغطية احتياجات السكان لعدة أشهر، مع تفعيل دور وزارة التجارة في هذا الجانب.

4 -من المهم تنويع الشركاء التجاريين وعدم الاعتماد المفرط على دول معينة، لتفادي مخاطر الصدمات الجيوسياسية أو الإغراق التجاري، مع تعزيز العلاقات التجارية مع دول تمتلك وفرة غذائية وأسعارًا مستقرة.

5 -يتطلب أن تكون سياسة التجارة الخارجية جزءًا من استراتيجية أوسع تشمل العدالة الغذائية، والدعم الغذائي للفئات الضعيفة، وبرامج الحماية الاجتماعية، لضمان عدم تحوّل الانفتاح التجاري إلى عامل يزيد من الفقر أو يهمّش الفئات المنتجة الصغيرة.

المصادر والمراجع

1. احمد جابة، الامن الغذائي والتنمية حالة الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد (20)، 2007.
2. أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، CIPE مركز المشروعات الدولية اللاسيما، 2006.
3. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
4. بلاسم جميل خلف، أثر سياسة الإغراق على الإنتاج الزراعي في العراق، بحث مقدم إلى ندوة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، 7-12-2007.
5. البنك الدولي، ما هو الامن الغذائي، الموقع الالكتروني الرسمي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security
6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، انتاج الحنطة والشعير، 2018.
7. زعيتري صارة، شويكات محمد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال ARDL خلال الفترة 1980 - 2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 3، العدد 2، 2019.

8. سناء محمد سدخان، دور الموازنة العامة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، جامعة النهرين، العدد خاص، 2019.

9. سنكر عيسى صالح، تحليل مؤشرات الامن الغذائي في اقليم كردستان العراق للمدة 2010 - 2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد78، شهر ايلول، 2023.

10. شنيشل السعيدي، الاقتصاد العراقي، بيروت، لبنان، 2012.

11. عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة كليه الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

12. عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

13. علي اسماعيل عبد المجيد، إثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حالة دراسة للمدة (2004- 2020) اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022.

14. مثنى فاضل علي، علياء حسين سلمان، دراسة جغرافية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الأمن الغذائي في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد19، جامعة الكوفة، ،2014.

15. محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (1)، العدد (37)، 2016.

16. نشأت مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد20، 2011.

17. غادة مهدي عبد، استراتيجيات الأمن الغذائي وامكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي، بحث دبلوم عالي جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد ، 2017.

18. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.

19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات (21) و (23)، (24)، الخرطوم.

20. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2004-2023.